الفصل السادس

الفســـاد

يجب تقديم درجة معينة من الاحترام، من النوع المعكوس، للحكومة المصرية لأنها تعمل بجد على كشف أي تهديد محتمل قد يؤدي إلى تلطيخ اسم مصر والمصريين. مثل ذلك كان في ٢٠٠٧ عندما أعلنت جمعية تُدعى مؤسسة العجائب السبع الجديدة الجولة الأخيرة من تصويت عبر الإنترنت لإعداد قائمة بما كانت تُعلن عنه لمدة خمس سنوات كاملة حيال عجائب الدنيا السبع الجديدة. ما الذي أهان الحكومة المصرية؟ ما الذي جعلها تصبح غاضبة؟ السبب: أهرامات الجيزة لم تكن مضمومةً أليلاً كواحدة من العجائب السبع الجديدة، وبدلاً من ذلك سُجلت كواحدة فقط من المرشحات المتعددة.

ظهر مؤسس الاستطلاع، برنارد وبر، ليتراجع، بعد وابل شكاوي وزارة الثقافة المصرية مدعومة بحملة متضافرة (ولو أنها ملفقة كلياً، كعهدها أبداً) من تشويه السمعة من طرف الصحافة الحكومية. فقد شرح في

رسالة الأهرام يُقال أنه أرسلها إلى وزير الثقافة فاروق حسني، «بعد دراسة متأنية، فإن مؤسسة عجائب الدنيا السبع تعد أهرام الجيزة – العجيبة الأصلية الوحيدة في العالم الباقية – عجيبة سابعة جديدة شرفية.» وكعلامة على الاحترام، يُقال بأنه أضاف، أن القرار اتخذ في اعتباراته وجهات نظر المجلس المصري الأعلى للآثار ووزارة الثقافة، اللذين أصرا كلاهما على أن الأهرامات بما أنها «ثقافة إنسانية مشتركة وموقع تراثي،» فهي تستحق «وضعًا خاصًا.»

كان حسني مبتهجاً على التراجع، ولم يستطع مقاومة إغراء توجيه طعنة أخيرة إلى مؤسسة العجائب السبع الجديدة. فقد ادعى على ما يبدو بأن المؤسسة كانت قد أطلقت حملتها لمجرد جني المال من المصوتين على موقعها. فقد أعلن، «علينا حماية تراثنا من الهواة والمسيئين المحاولين دائماً الاستفادة منه.»

مهما كان رد وزارة الثقافة مدوياً ومضخماً، كان مفهوماً بالنظر إليه بطريقة معينة. فكونها العجيبة الباقية الوحيدة، الأهرامات فريدة حقاً؛ واحتمال تقويض وضعها والحال هذه، مهما كان مستبعداً، من قبل حفنة من الجهلاء يصوتون على النت لابد أنه بدى للسلطات المصرية إهانة. إن الرد على مستوى آخر أهم، مع ذلك، مشوب بالنفاق. ففي النهاية، كون الصناعة السياحية واحدة من مصادر المال الرئيسية للاقتصاد المصري، تضع الحكومة المصرية ذاتها الأهرامات، مع المتحف المصري والنيل، في مركز الصدارة في إستراتيجيتها الخاصة لتسويق السياحة على مستوى العالم الموجهة نحو اللاشيء إن لم تزد صناديق الخزينة. علاوة على ذلك، في عصر يمكن للعلامة التجارية أن تمضي فيه بعيداً في تشكيل التصورات عن بلد ما عند الأجانب، فإن الحملات التي لا تُحصى، مترافقة مع وثائقيات التلفزيون الحكومي عن الماضي الفرعوني، تساعد بشكل ملموس في خداع العالم لتصور مصر أرض مسالمة من الابتسامات والكرم والشمس الساطعة والآثار القديمة، بدلاً من بلد فوضى استبدادية وقمعية ومرتع للفقر على حافة انتفاضة شعبية ومحكومة بنظام وحشي هو حقيقة كذلك. وتقع بالمثل محاولة الحفاظ على مثل هذه المظاهر الكاذبة، لترويج الصورة الأيقونية فوق الواقع المعقد، وراء المحاكمات الجنائية التي لا تُحصى لمصريين صحفيين وإصلاحيين وعمال حقوق

إنسان يتجرؤون على نقد مبارك أو عائلته أو المؤسسة العسكرية، عادة تحت القانون الذي يُحرم، بغموض قمعي بشع، أي نشاط أو حتى حديث يعتبره النظام كـ «ملطخ لصورة مصر في الخارج.»

النفاق الظاهر في رد فعل حسني، مع ذلك، لا يزال أعمق. فكما يمكن لأي شخص زار الأهرامات فعلاً أن يرى، ترك الفساد والعجز العام باقي آخر العجائب السبع بصرامة في قبضة الهواة والمسيئين المحاولين باستماتة الاستفادة من تراث مصر. ففي المقام الأول، اشتكى علماء المصريات من فترة طويلة بأن الأهرامات قد عانت ضرراً في مدة مصر القصيرة من السياحة الجماعية أكثر من الأربعة آلاف سنة السابقة كلها. ومع ذلك، يبدأ الهواة في استغلال السائحين الراغبين في رؤية ما تبقى من الأهرامات على بعد كيلومتر أو نحو ذلك قبل الوصول إلى الموقع: ينقض الأدلة اللحوحون على جوانب التاكسيات في محاولة لإقناع ركابها بأخذ جولة بعد إبلاغهم بأن مكتب التذاكر الرسمي مغلق أو أي قصة كاذبة. وتزداد المشاحنة بمجرد أن يكون السائحون داخل البوابة الرئيسية، حيث يتبعهم في كل مكان مزيد من الأدلة مع إصرار الذباب المحتشد حول القمامة المتعفنة. وقوة الأمن الحارسة، التي واجبها رسمياً حماية السائحين من مثل هذا التطفل المرفوض، تلتفت عرضياً إلى الناحية الأخرى، إلا إذا فقد سائح هدوءه أخيراً وعمل فضيحة، في هذه الحالة سيصرخ شرطي بعتاب خفيف على الدليل. لقد عقدوا صفقة مع الأدلة لتخصيص نسبة من أي مال يكسبونه من أولئك السائحين الذين يستسلمون فعلاً لطلباتهم وأخيراً يختارون، عادة بسبب السخط، امتطاء حصان أو أخذ صورة.

قد يبدو كل هذا تافهاً. لكن في ١٩٩٧ مثل هذا الفساد ساعد في ذروة صناعة السياحة بالسماح لعصبة من الجهاديين مدججين بالأسلحة على شق طريقهم عبر رجال شرطة عديدين ونقاط جيش للتفتيش مؤدية إلى معبد حتشبسوت، قرب الأقصر. هناك شرعوا في ذبح عشرات السائحين والمصريين قبل الهروب إلى الصحراء بلا عائق. قبل الهجوم، كانت أولوية كثير من الجنود والشرطة المحليين انتزاع رشا من محليين عاملين مع مجموعات السياحة ومدخنين السجائر ونائمين بشكل متواصل طوال فترات ما بعد

ظهر الصيف الحار في مؤخرات عرباتهم. بعد الهجوم، كانت صورة البلد مرة أخرى ما بدا له الأسبقية ، بدلاً من خير أولئك الذين حُصروا في العنف. إن قوى الحكومة المدركة بأن الصورة أفضل من ألف كلمة، استناداً إلى شهود عيان اقتبسوا بشكل واسع في حينه، بذلت أقصى جهدها للبحث عن الكاميرات ومصادرتها من كل واحد بجوار المكان، خشية أن تجد صورة لأحد أعمال المجزرة التي نفذها الإرهابيون – لقد أطلقوا النار على السائحين ومن ثم مزقوهم إرباً – طريقها إلى وسائل الإعلام الغربية، وبالتالي ربما تلطخ في الخارج صورة مصر المصقولة بعناية مرة وإلى الأبد. لقد كان مئات السائحين في الموقع خلال الهجوم. وتقريباً جميعهم ربما كان معهم كاميرات. لكن ولا صورة واحدة للوحشية ظهرت مذ ذاك، ولا حتى على النت.

مع ذلك، عندما يتجه السائحون الأجانب، الذين يقوم كثير منهم برحلتهم الأولى إلى العالم العربي، إلى المتحف المصري فإنهم عفوياً يدخلون قلب النظام الأسود الذي يجعله الهواة والمسيئين مصدراً لثرائهم الفاحش بالاستفادة صراحة من تراث مصر الفريد. فتقليدياً، المثال الكلاسيكي على الفوضى المصرية بدرجة هائلة، وفر المتحف في قلب القاهرة مكاناً لنهب تراث البلاد بدرجة غير متصورة تقريباً.

طابق المتحف المصري الأرضي عبارة عن جحر كهفي من الغرف والممرات بحجم مقبرة كبيرة يحتوي على نحو خمسة وستين ألف قطعة أثرية، بما في ذلك ألف تابوت بعضها في صناديق لم تفتح من سبعين عامًا. يُعتقد أن بعض الآثار هي للسلالات الأهم في مصر القديمة؛ بعضها عُرض من قبل لكن نُقل لإيجاد مساحة في الطابق العلوي لآثار أخرى؛ إلا أن البعض لم تُعرض علناً. أنها تقبع هناك تحت بوصات من الغبار ومحشورة على بعضها وغالباً معطوبة بشكل سيئ بسبب عقود من الإهمال والتهوية السيئة ومهجورة في جميع النواحي الهامة، إن لم تنسَ تماماً.

لقد كان هذا مكان كل شيء اكتُشف تحت التراب إلى أن أنشأ مجلس الآثار الأعلى مخازن جديدة للآثار المكتشفة حديثاً في جميع محافظات مصر. إن الرجل الذي يسيطر الآن على هذه الكنوز هو الدكتور زاهي حواس، الحاصل على جائزة إيمي. أنفه الضخم وقبعته الشبيهة بقبعة إنديانا جونز دائمي الظهور على شاشات التلفزيون وصفحات

الجرائد. إن حواس، مستخدماً ظهوره الضخم، اضطلع بمعركة شخصية وجديرة بالثناء ضد الفساد في وسطه، بينما يقدم مطالب شغلت العناوين بعودة الآثار المصرية المحجوزة في متاحف في الخارج وكذلك أيضاً مطالب بإعداد جرد بالكنوز التي حالياً تحت اليد. مع ذلك، عندما فقدت نحو ثماني وثلاثين قطعة كما يقال من أقبية المتحف ذاته في ٢٠٠٤، أنكر رسميون إمكانية حدوث أي شيء مثل هذا. حواس ذاته قال إن إعداد جرد سيستغرق على الأقل ستة أشهر، بينما ستستغرق عملية إصلاح الطابق الأرضي سنة، المدة التي خلالها، كما أمل، ربما ستظهر القطع الثماني والثلاثين المفقودة. وعلى الفور وجد أولئك المسؤولون عن تطوير الطابق الأرضي، مع ذلك، إن ٧٠٪ من الآثار المتآكلة هناك لم تُسجل على الإطلاق.

في مثل هذه الظروف، إنه لمن السهل بشكل مخيف أن تختفي قطع. فعلاً، يقال أن أحد العمال ألقي القبض عليه يحاول بيع ثلاث قطع لا تثمن كان قد أخفاها في أكياس الغبار كان يخرجها من المبنى في عملية تنظيف طفيفة. بعض الرسميين لام النقص في عدد المراقبين، الذين كل واحد منهم الآن مسؤول عن مراقبة ما بين عشرة آلاف إلى أربعين ألف أثر. واستناداً إلى حواس، لم يجرَ جرد للمتحف المصري لمدة خمسين عام أو أكثر، لأن كل واحد خائف أن يكون مسؤولاً لو ثبت أن المخازن ناقصة أو وجدت الآثار غير مسجلة. في الحقيقة، حتى ١٩٨٣ بيعت الآثار المصرية رسمياً في مزاد علني ومرت صراحة عبر المطارات؛ وعلى ما يبدو أن هذا لم يتوقف كلياً بعدما حظرت البلاد رسمياً تصديرها. ورغم وجود مشروع طموح جرى تبنيه في ١٩٩٤ بواسطة أحد أسلاف حواس، عبد الحليم نور الدين، لجرد كل المواقع والمخازن والمتاحف، مدعوماً بمرسوم وزاري، توقف المشروع حالما ترك الوظيفة. نور الدين قال بأن تم إعداد جرد لكثير من الآثار، وذلك وضع خطة لإعداد أجردة لمتاحف ومواقع صغيرة مرة كل سنة وللمتاحف الكبيرة مرة كل أربع سنوات. في الحقيقة، يعتقد حواس، أن من ١٠ إلى ١٥٪ من الآثار المصرية خضعت أبداً لجرد، مما يعني أن ما يصل إلى ٨٠٪ منها لم تخضع، ولهذا بالإمكان ربما أن تختفي في أي لحظة دون أثر.

أدخل إلى طارق محمد (المعروف أيضاً بطارق السويسي). يُغلف الغموض العميق

صعود السويسي من عامل متواضع في سوق الآثار في شارع الجمهورية القاهري إلى ثروة تقدر بأكثر من ٥٠ مليون دولار، وقصر على ثلاثين فداناً في منطقة أبو رواش في الهرم (الضاحية حول الأهرامات)، ومنصب سكرتير الحزب الديمقراطي الوطني في تلك الدائرة الانتخابية. لم تجد السلطات في قصره فقط الآثار الفرعونية التي كان قد زينه بها لكن أيضاً لوحات لا تثمن من العصور الإسلامية (ناهيك عن مخبأ لأسلحة غير مرخصة). ما هو أكيد أن السويسي لم يعمل لوحده: لم يكن هناك أقل من واحد وثلاثين من مقربيه في القضية التي أخيراً قدمت ضده، بما في ذلك مفتشو آثار وضباط شرطة. بالطبع، لم تكن السلطات المصرية من كِشف عمليات التهريب، لكن البوليس في سويسرا، الذي شك بوجود شيء غريب في خطوط قطعة من الشحنة التي وصلت إلى مطار سويسري بدون بيانات ولا مستقبل محدد على التغليف. لقد وجد التحقيق السويسري أن السويسي كان قد هرب تماماً مائتين وثمانية قطع آثار نادرة في طرود عبر جمارك القاهرة وقرية البضائع، بمساعدة شركة تصدير عادية.

الحديث عن تلطيخ سمعة مصر: المقبوض عليه من قبل الأجانب مهرباً للتراث الوطني والآثار رجل أعمال بارز وعضو في الحزب السياسي الحاكم كذلك. إن هذا يقف بوضوح كاتهام للنظام، لكن اتهام مثل هذا الرجل البارز ما كان شيئاً ليؤخذ بخفة. فقوات القانون والنظام المصري تأهبت. فسافر وفد من أمن الدولة الأعلى والنائب العام والإنتربول، الذي تضمن عدة خبراء آثار، إلى سويسرا للتحقيق. لقد وجد أن النهيبة تكونت من آثار ذات أهمية تاريخية عظيمة، بما في ذلك محتويات قبر كامل. بالإضافة، كان هناك النصف العلوي من تمثال لبتاح وبقايا من رأس الإلهة سخمت وتمثال نادر لإلهة الحب أفروديت وتمثالين بخشب ملون للإله حورس على هيئة صقر وحتى موميائين سليمتين، كلها تعود إلى فترات قديمة مختلفة – فرعونية وإغريقية ورومانية – ورسمياً تقع تحت حماية القانون المصري العقيم. جميعها حُفرت خلسة في مواقع أركيولوجية كبرى وكانت بدون رقم تسجيل من مجلس الآثار الأعلى. كثير منها عومل بخشونة. بينما كان بعضها، خاصة الموميات، في خطر التحلل، كان معظمها لا يزال في حالة جيدة، إذ جاءت من مناطق صحراوية جافة، وربما يمكن إنقاذها.

استناداً إلى تقرير كبير لكفاية نشرته في ٢٠٠٥ عن الفساد في مصر، وصل تقرير مدعي محكمة أمن الدولة العليا إلى نحو ثلاثة آلاف وخمسمائة صفحة، متضمناً اعترافات المشبوهين المعتقلين في القضية واحتوى بالإضافة إلى تهم التهريب، ادعاءات بغسيل الأموال وحيازة مخدرات وأسلحة.

في النهاية حكمت محكمة جنايات القاهرة على السويسي ثلاثين عاماً سجن وغرمته ثلاثة أرباع مليون دولار على السرقة والتهريب وإخفاء آثار والرشوة واستخدام وثائق مزورة وغسيل أموال. وحُكم على مدير مكتب علاقات الأقصر العامة بخمسة عشر عاماً وتسعة آلاف دولار غرامة. وحُكم على محمد سيد حسن بعشرين عاماً وتسعة آلاف دولار غرامة. وخُفضت هذه الأحكام في الاستئناف.

بطرق معينة، مثل هذا الفساد مسل. فإبداعية بعض الجناة المحضة والوقاحة والافتراض بعدم موت أحد منه مهما قدّ يكون خطأً: كل هذا يمكن أن يجعله يبدو مثل نوع من تجربة عمل غمزة سيستمتع بها أي واحد إن كانوا محظوظين كفاية للحصول على الفرصة. في الظروف السليمة، حقاً، ربما الواحد حتى يستفيد منه لذاته، آخذين في الحسبان كم يمكن أن يكون بغيضاً عندما يصر كل واحد على القواعد طوال الوقت. لأنه يقدم طريقة مريحة ملتفة حول العمل الورقي بالنسبة للمخالفات التافهة، اختصار عبر الأنظمة المتحجرة بالتأكيد وغالباً غير معقولة؛ ولهذا يمكنه أن يكون صعباً حتى على الناس الذين يحاولون أن يكونوا أخلاقين تحديد متى يبدأ في أن يكون خطيراً. ما هو أكيد أن العالم العربي بدون واسطة من المستحيل تقريباً جعل أي شيء ممكن التنفيذ: فاللعبة اسمها، من تعرفه وليس ما تعرفه. بدلاً من قضاء أسابيع منتظراً معالجة الأشياء من مكتب إلى مكتب فارغ في البيروقراطيات البيزنطية، لماذا لا تهاتف زوج ابنة عم في الوزارة لتعجيل الأمور؟

لقد تذوقت الراحة الإدمانية للواسطة عندما، في ٢٠٠٦، تعرفت لمدة ستة أشهر في القاهرة على أخ لجنرال في الجيش المصري ذي رتبة عالية، شملني برعايته. فبدلاً من قضاء يوم أو أكثر في مبنى الحكومة المجمع الكفكاوي في ميدان التحرير لتجديد التأشيرة، دائراً كالمكوك من شباك لآخر ودور لآخر على موظفين فخورين بعنادهم

وفظاظتهم، كان الأخ سيهاتف أخاه مسبقاً وسيقابلني مأمور عند المدخل، الذي من ثم صعد بي سريعاً مباشرة إلى مكتب الجنرال الذي في الثباتشية ذاك اليوم. هناك كنت سأجلس، أرتشف القهوة وأمضغ البسكوت، بينما مُنح جواز سفري معاملة تمرير سريعة من نوع VIP، ومن ثم عاد بعد خمسة عشر دقيقة – ليس بتمديد ستة أشهر كما طلبت، بل تأشيرة إقامة طوال عام وعلى الصفحة المقابلة طابع دخول متعدد-إعادة دخول. وفي طريقي إلى مولد، أو مهرجان رجل صالح، في الصعيد، أصر مجند من الجيش عند نقطة تفتيش أن أنتظر ساعات قليلة حتى توفر قافلة عسكرية كانت ستركب معي وسائقي الخمسة كيلومترات الأخيرة، وبحسب قاعدة ما لا يمكنه تقديم تفسير؛ لكن اتصال سريع مع أخ الجنرال جعلته يهرول إلى رئيسه، الذي ظهر فوراً شخصياً وحياني وطلب إلى أن أوصل أفضل تحياته إلى صديقي الجنرال فلان الفلاني، وقدم لي مروراً فورياً بصحبة أحد حراسة العسكريين الخاصين. الأكثر غرابة، إنني عندما فقدت محفظتي في ميكروباص (حافلة صغيرة لنقل الركاب) في الأقصر، وكان على تقديم تقرير شرطة رسمي من أجل أهداف التأمين لكنني وجدت شرطتي السياحة المداوم غير متعاون، اتصلت بأخ الجنرال فلان الفلاني، ولم يتسبب توبيخه للضابط المسؤول فقط في تحسن المعاملة فوراً التي تلقيتها بل أيضاً، لاحقاً بيوم ولدهشتي الكلية، تسبب في استرداد المحفظة ذاتها، التي سلمها لي رئيس شرطة السياحة شخصياً، الذي يبدو أنه حضر إلى المكتب لتلك المهمة فقط. ليست مثل ردود الفعل هذه من طرف الرسميين مجرد نتيجة للخوف: إنهم يعرفون أنه بالامتثال لمثل هذه الطلبات سيكونون قادرين على نيل معروف في تاريخ لاحق من الجنرال الذين ساعدوه. في مصر، تماماً من تعرفه يهم أكثر مما تعرفه، وبالتأكيد ما يُنفذ بالدوران يعود بالدوران، أيضاً.

إلا أن الأمر يستغرق خطوة طفل ليموت الناس، أو على الأقل يمرضون بشكل خطير نتيجة للفساد. لقد حدث المثال على ذلك في ٢٠٠٦ كان فاير حماد تلميداً في مدرسة مكرم الخلاق الابتدائية حين أُدخل مستشفى مرسى مطروح العام بعدما أُعطي جرعة إجبارية من تطعيم بواسطة مجموعة من الناس يبدو أنها تطوف الشوارع في سيارة غير محددة ويدعون أنه كان عليهم إيجاد أطفال مؤهلين للعلاج، الذي كان جزءاً من حملة

مناعة (استناداً إلى شكوى قدمها والده). لقد أعلن الدكتور عباس الشنواني وكيل وزارة الصحة فوراً أن الطفل وضع تحت عناية على مدار الأربع والعشرين ساعة وانتفخ بطنه فوراً وأُخذت عينات من دمه وقيئه وأُرسلت من أجل التحليل إلى المختبرات المركزية في الوزارة كإجراء وقائي. أصرت الوزارة بعدم وجود برنامج للتطعيم الإجباري في أي مكان خلال تلك الفترة وأي أشاعات عكس ذلك لا أساس لها وفقط تهدف إلى إشاعة الرعب بين المواطنين. لم توافق جريدة الوفد على ذلك، ذاكرة شهادات وافرة من الناس بأنه كان هناك تطعيمات إجبارية تنفذ في تلك الفترة، وليس فقط في القرية ولكن في القاهرة أيضاً. لقد قالوا بأن الموظفين كانوا ببساطة يدورون على المنازل ويحقنون الأطفال، الذين كانوا يصابون لاحقاً بسخونة مرتفعة وقيء وإسهال، مع ضرورة إدخال بعضهم إلى المستشفى. ادعت جريدة العربي الناصري أن السبب كان فساد الأدوية.

واستناداً إلى تقرير كفاية، وجد مكتب التدقيق المركزي أن شركة تطعيم كانت قد استوردت ما قيمته ٤ ملايين دولار تطعيمات منتهية الصلاحية، بينما وُجد نحو ٣٧٠.٠٠٠ زجاجة تطعيم تقدر بنحو نصف مليون دولار في مخازن الشركة بدون تاريخ إنتاج أو انتهاء على التغليف. لقد خُزنت مشتقات بلازما ودم لمدة ثلاث سنوات بالرغم من أن حياة ما يوضع على الرف منها ليس أكثر من عام واحد، واستوردت من المملكة المتحدة على الرغم أن مصر تمنع مثل هذا الاستيراد من هناك. إن الأمر صحيحاً فإن هذه اتهامات خطيرة بوضوح بنتائج خطيرة جداً.

كانت النتيجة الملموسة الوحيدة للفضيحة أن حاتم الجبلي، وزير الإسكان والصحة، وعد بمشروع لخزن سليم للأدوية بمشاركة نقابة الصيادلة لإنهاء التوزيع العشوائي وحماية المواطنين من الأدوية المهربة ومنتهية الصلاحية والمزورة.

لقد عمل الصحفيون المصريون العاملين في الصحف المستقلة والمعارضة بعض أفضل عملهم في السنوات الحالية كاشفين قصص الفساد، بما في ذلك الفساد المنتشر في الصحف اليومية الرئيسية التي تديرها الدولة، حيث إستراتيجيات التوظيف تقليدياً لا تتعلق عادة بالجدارة بل تتعلق بدرجة كبيرة بالواسطة: الاتهام يقول أن الواسطة الكبيرة يبدو أنها تجلب لك وظيفة في الأهرام، الصحيفة اليومية الرئيسية؛ والواسطة الأقل لكن

لا تزال معتبرة يمكن أن تجلب لك وظيفة في الأخبار؛ والوسطاء الأدنى يعني أن عليك المكوث في الجمهورية المليئة بالقمامة. إن مثل ثقافة القرابة هذه تقطع بعض الشوط في شرح الانهيار في جودة الصحف المملوكة من قبل الدولة؛ والمساحة التي تتركها لفضح الفساد بالمثل تشرح الكثير من تنامي وسائل الإعلام المعارضة. ومع ذلك، أُجبر وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة في ٢٠٠٥ نشر غسيلها القذر. فقد أجرى مكتب النائب العام ونائب التحقيق في الأموال العامة تحقيقات في الفساد في مدينة الإنتاج الإعلامي، وبدأت قوة مكافحة الفساد البرلمانية التحقيق في ادعاءات الفساد في ثلاث منظمات أخبار يومية مملوكة للدولة رئيسية. لقد رأت الادعاءات النور في الصحافة المعارضة بعدما أمرت الحكومة بهزة أرسلت رؤساء محرريها العاملين من زمن إلى التقاعد. كان هناك بعض الشكوك تكتنف توقيت الادعاءات وحقاً من الممكن أن كل الادعاءات كانت وسيلة سياسية. هل كان النظام ذاته خلف التسريب في محاولة لتحطيم مصداقية المحررين الذين كداخليين كانوا تحت السيطرة لكنهم الآن يشكلون تهديداً محتملاً في الخلاء؟

إنها لمفاجأة أن كاتب العمود المخضرم في الأهرام، سلامة أحمد سلامة، ربما هو الصحفي الوحيد الذي يحوز على احترام زملائه من مختلف الطيف السياسي، إلى درجة إجراء غالباً مقابلات معه حول التطورات السياسية المحلية في وسائل الإعلام المعارضة. عندما قابلته في مكتبه في مبنى الأهرام أواخر ٢٠٠٦ لمناقشة الفساد والقرابة في وسائل الإعلام التي تديرها الدولة، سألته أولاً عن كيفية نجاحه في البقاء كل هذه السنوات رغم إبرازه موضوع الفساد ونقده للنظام في مجالات أخرى كثيرة كذلك. فأبلغني سلامة، «اعتقد أنهم أذكياء كفاية لترك هامش معين لبعض الأفراد ليتبنوا اتجاهاً ناقداً نحو سياسات النظام.»

إنه نوع من التلاعب بالوضع، دائماً من أجل إعطاء الانطباع أن هناك حرية تعبير وحرية رأي. فبهذه الطريقة، كلما اتخذوا إجراءات ضد محرري صحف المعارضة، مثلاً، يمكنهم القول بأنهم يعملون هكذا فقط لأنهم تجاوزوا إلى ما هو أبعد من المسموح به قانونياً. وبالطبع، يمكن هنا تلاعب نظام الدولة بطريقة ما أيضاً من جانب الحكومة، ويمكنهم إطالة المحاكمة سنوات وسنوات. لكن طالما أنني لا أتبنى أجندة

عدائية صريحة، فإنهم يتركونني لأقدم نقداً عقلانياً، مثلاً لصالح أن نتقدم لمزيد في طريق الديمقراطية. ذلك أمر يدعون بأنهم إلى جانبه على أية حال، لذا أنا استخدم مصطلحاتهم كي تعطيني كثير من القدرة على المناورة.

كيف هي الكتابة لصحيفة رئيس تحريرها عينه الرئيس، وعادة ينتهي به الأمر أن يكون ملكياً أكثر من الملك؟

ضحك وقال:

رؤساء التحرير حذرون جداً، إلى درجة أنهم جبناء. حتى أنهم لا يستخدمون هوامش الحرية المعطاة لهم. مهما يكتبون، الناس لا يصدقونهم. وأي شيء يكتبونه ضعيف جداً دائماً على أية حال. إنهم في حالة خوف دائم أن يُطردوا من وظائفهم وهكذا سيخسرون كل المميزات التي تعود بها الوظيفة – المميزات المالية والوجاهة ودعوة الرئيس لهم لمرافقته على طائرته الخاصة وحضور اجتماعات مع رؤساء دول أجنبية (رغم أنهم لا يطرحون سؤالاً سليماً في المؤتمرات الصحفية في مثل هذه اللقاءات لأنهم متوسطو الكفاءة).

لقد ذكرته بالفضيحة الكبيرة المشتملة لرئيسه السابق، رئيس تحرير الأهرام، إبراهيم نافع، وراتبه الشهري سيئ الذكر بخمسمائة ألف دولار وأردت معرفة إذا ما كان الفساد في الجريدة سيئاً في الواقع بالقدر الذي يوحي به ذاك المثال. لقد أكد سلامة بأن الأمر هو كذلك حقاً. لقد قال متنهداً، «المشكلة الأولى أن جميع هذه الصحف التي تملكها الدولة تعتمد بكثافة جداً على الإعلانات لكسب المال.»

فمثلاً، هناك إعلانات كثيرة عن الإسكان المترف في الأهرام. لقد كتبت عموداً حول كيفية توجه كل صناعة البناء نحو الأثرياء. إنهم يجوبون البلاد منشئين فلاً مترفة ومباني شققية لأولئك المليونيرات فقط. وقلت بأن هذا يدمر نسيج مجتمعنا. فمن أين لشاب شراء شقة كي يتزوج؟ ومن أين سيجد نصف مليون جنيه؟ في اليوم التالي قُدمت إلى الشاب الهام في الحزب الديمقراطي الوطني ومليونير أو بليونير أو الذي يكونه. حاول إقناعي أن ما كتبته كان خاطئاً بالقول بأنهم أثناء بنائهم للأغنياء، يبنون لمن هم على مستويات أخرى من المجتمع. فأبلغته بأنني لن أتراجع عما كتبت لأن حجتي مدعومة بالحقائق والأرقام، التي تبين أن أصغر شقة تُبنى هذه الأيام تكلف نحو ربع مليون جنيه، وحتى إنها على الطريق

خارج المدينة وسط الصحراء. وهذا، كما تري، بالضبط كيف يدخل وقتها الفساد. لقد كان واضحاً أن الأمر بالنسبة للرجل سيكون سهلاً، لو وافقت على كتابة تراجع، أن يرتب حينها لي كي أحصل على شقة، لكن كنت سأغلق فمي من وقتها فصاعداً.

كيف كان فعلاً سيعطيك شقة؟

أوهو، بلي! إن هذا النوع من الأشياء يحدث هنا في الأهرام طوال الوقت. من الصعب أن تحافظ على يديك نظيفة. هناك صحفيون في هذا المبنى فعلوا ذاك تماماً. إنني متأكد كحقيقة من ذلك. لقد حصلوا على شقق. ليس بالضبط كهدايا، بالطبع، لكن خذ كمثال تلك الشقة ذات النصف مليون: الصحفي «سيتشتريها» بمائة ألف، ثم يبيعها بسعر السوق ويكسب ربحاً ضخماً. إن شركات البناء تفعل ذلك حتى مع الوزراء، فلماذا لا يفعلونه مع الصحفيين؟ لقد بيع أحد المباني غربي النمط كلياً لوزراء بسعر منخفض. وتذكر أن صحفيين كثر يتلقون رواتب منخفضة جداً. عليهم أن يجدوا طريقة ما لزيادة دخلهم.

إذا بعض الصحفيين في الصحف المملوكة للدولة فاسدون، فهذا منطقي. لقد أوضحت، أنهم لن يمتلكوا أي دافع لفضح نفس نوع الفساد في الحكومة.

هذا حقيقي بشكل واضح. لكن هناك نتيجة إيجابية واحدة. الوضع أعطى فرصة كبيرة لصحف المعارضة. إنهم يتفوقون في هذا المجال بتعبئة الفراغ في التغطية. لكنهم من أجل هذا الأمر لا يحصلون على عائدات إعلان، ولا يمنحون وسيلة وصول إلى رسميي الحكومة. وهذا بدوره يخلق دائرة مفرغة أخرى: فلأن الحكومة تتملص منهم وتعاملهم كأطفال مشاغبين، لا يمكن لصحفيي جرائد المعارضة المشتغلين على الفساد الحصول على مقتبسات من الرسميين وهكذا سيقنعون بما توفر من معلومات حصلوها. ثم عندما تظهر المقالات، تغير الحكومة موقفها وتقول: إنهم كتبوا الحقائق خاطئة ويرسلوهم إلى المحاكمة.

صنف صندوق التمويل من أجل لسلام (FfP)، وهو منظمة للدفاع والبحث والتعليم مستقلة مقرها واشنطن، مصر السادسة والثلاثين من مائة وسبع وسبعين دولة في دليل الدولة الفاشلة نُشر في يوليو ٢٠٠٧. وفشل الدولة إما قد يعني أن الحكومة فقدت السيطرة المادية على أرض البلاد، كما في الصومال وأفغانستان، أو فقدت السلطة

لتنفيذ القرارات ولتزويد الجمهور بالخدمات وللعمل كوحدة مترابطة والممثل الوحيد فقط للشعب في الساحة الدولية. إن FfP تستخدم اثني عشر مؤشراً لقياس فشل الدولة، وسجلت مصر الرقم الفلكي تسعة من عشرة في إجرامية وعدم شرعية الدولة، المفهوم كـ «فساد أو استغلال هائلين ومتوطنين من جانب النخبة الحاكمة، ومقاومة النخبة الحاكمة للشفافية والمساءلة والتمثيل السياسي وفقدان واسع للثقة الشعبية في مؤسسات الدولة وعمليات ونمو لنقابات الجريمة المرتبطة بالنخبة الحاكمة.» وقد حصلت على ٨.٥ من عشرة في «التعليق أو التطبيق القسري لسيادة القانون وانتهاك واسع لحقوق الإنسان.» وحصلت على الرقم المتواضع نسبياً ٨.٣ في «صعود النخب الفصائلية» أو «تفتت النخب ومؤسسات الدولة على هيئة شلليات،» واستخدام «النخب الحاكمة لخطاب سياسي قومي.»

يقول ملف FfP عن مصر، «الفساد في مصر عام، يتراوح من سائقي تاكسي يحاولون كسب دولار زيادة إلى [برلمانيين] يتهمون الحزب الديمقراطي الوطني بتزوير انتخابات ٢٠٠٥، التي 'كسب' فيها حسني مبارك، الرئيس منذ ١٨٨١م، فترة رابعة بجعل البرلمان يعيد ترشيحه، ثم أُكد بدون معارضة في استفتاء.» لقد أبلغ مجدي الجلاد، رئيس تحرير صحيفة المصري اليوم اليومية المستقلة، حلقة دراسية بعنوان «نحو تعزيز الشفافية في الأسواق المحلية» انعقدت في نفس وقت نشر التقرير: «هناك قضية تتعلق بالفساد تُسجل كل دقيقتين في مصر، وعشرة في المائة فقط من هذه الأنواع من الانتهاكات يتم القاء القبض عليها.» وصلاح دياب، مالك الصحيفة، تم اقتباسه مخبراً نفس الحلقة الدراسية: «هناك نوع من الفساد يسبب ضرر قليل في المجتمع، مثل دفع خمسة جنيهات لضابط لتجنب مخالفة، ثم هناك الفساد الضارى، النوع الذي يؤدي إلى فقدان الفرص.» لكن في مصر لا يوجد مثل هذا التمييز. فأضاف الصحفي المصري المحب للمواجهة أمين هويدي من الأهرام الأسبوعي «الفساد نتيجة لعملية مفسدة، وتجاهل هذا كمحاولة إشفاء مرض ما بدون معالجة السبب الأساسي. إن الدولة القوية... تحمي أمن مواطنيها، وليس فقط الحكام. وسوف، بنفس الكفاءة، تواجه التهديدات الداخلية والخارجية بينما تحض كلاً من الحكام والمحكومين على احترام

قوانينها وأموالها وممتلكاتها.» إن مثل هذه الدولة، استناداً إلى هويدي، ستقاوم كلاً من الفساد وأولئك الساعين إلى الإفساد. بعمل ذلك، «فإنها تزيل العوائق أمام التقدم، آخذين في الاعتبار أن الفساد سيعيق كل التطور الاقتصادي والاستثمار الصحي.» ويذكر هويدي القانون رقم ١٧٥ للعام ٢٠٠٥ كمثال. «هذا القانون يشترط عدم إمكانية عضو البرلمان أن يتوظف في وظيفة حكومية أو قطاع عام، ولا يمكنه العمل في شركة أجنبية بينما هو عضو برلمان. والمادة ١٥٨ من هذا القانون تؤكد أن 'الوزير لا يمكنه شراء أو استئجار أي شيء مستخدماً مصادر الدولة المالية.' إن مثل هذه هي الضمانات ضد إساءة استخدام السلطة، لكن هل يدعمونها؟»

إن عدم دعمهم للقوانين هو محتوى تقرير مجموعة كفاية الإصلاحية المكثف المنشور في ٢٠٠٦، الذي كان دافعاً لمنظمات أخرى مختلفة لتركز على الفساد. ولو أن تقرير المائتي صفحة، الذي أُخذت منه أمثلة الآثار المسلوبة وفضائح الأدوية أعلاه، كما أوضح خبير الشرق الأوسط باري روبين، جعبة متفرقات من التأملات غير المقروءة بدرجة كبيرة وتوثيق مقلوب وأحياناً استنتاج متناقض وندب – في لحظة يسقط في الواقع في الشعر – ذلك لأن كفاية جزئياً منظمة متباينة صغيرة من مثقفي القاهرة تعمل بميزانية صغيرة ومحاطة بمشاكل وإزعاج دائمين؛ لكن في المعظم لأن الفساد في مصر هائل وغير متبلور وأخيراً غير مفهوم.

يغطي التقرير الفساد في المال والأعمال والثقافة ووسائل العلاج. فهو يبدأ بما يقول أنه توزيع مبيدات مسرطنة من قبل وزارة الزراعة ما بين ١٩٨١ – ٢٠٠٣م؛ ويسجل في قائمة رجال الأعمال وأعضاء البرلمان الهاربين الذين يُقال أنهم متورطون في خطط قروض غير مضمونة تقدر بملايين الدولارات؛ ويشرح البيع المنخور بالفساد المزعوم للبنك الأمريكي-المصري؛ ويوثق ما يقول بأنه تلاعب فاضح في أرقام التضخم والبطالة على مدار عشرين سنة من سوء إدارة الاقتصاد؛ ويبرز اهمالاً وعجزاً واسعين للأطباء منخفضي الأجر في نظام الصحة العامة؛ ويعرِّج أحياناً على التعذيب ومحنة أطفال الشوارع، الذين منهم مليون طفل في القاهرة وحدها. فمثل التعذيب وإساءة استخدام السلطة، المتصل بها بشكل وثيق، الفساد مرض منتشر من زمن بعيد في كل

أعضاء مصر. حرفياً لا يوجد نهاية له؛ إنه يمتد بالضبط من الضابط الذي يأخذ خمسة جنيهات ليتجاوزا عن مخالفة سرعة على طول الخط إلى القمة، متورم بحجم كبير بينما يغزو جميع المراتب ومتوقفاً كما يقال بمبارك، المجرم الفاسد الأكبر فيهم جميعاً، لأنه ليس هناك من هو أعلى منه – «يقال» لأن دافعي الرواتب له في الولايات المتحدة، قد يقول الساخرون، هم كلياً حتى أكثر فساداً في دعم نظامه بينما يبذلون جهداً عظيماً بشأن تنمية الديمقراطية في أماكن رؤسائها الحاليين أقل مساعدة لأجندتها في الشرق الأوسط. ما ينشأ من تقرير كفاية، ويصبح واضحاً لأي شخص يُمضي وقتاً في مصر، أن العدوى انتشرت إلى أعداد شاسعة من شعبها، وبالتأكيد إلى أولئك الذين في الوظائف الرسمية، والذين هم تماماً ميالون بقدر ما تسمح به وظيفتهم والذين سيكونون بسعادة أكثر فساداً إن امتلكوا أي مزيد من التأثير للاتجار به.

يقول بروتس، «هناك مد في شؤون الرجال، التي، باغتنام التيار المواتي، تؤدي إلى الثروة.» ربما كان البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية مدركين لمقولة شكسبير هذه في أواخر ٢٠٠٧ عندما منحا مصر العنوان المرغوب «إصلاحي العالم الأعلى» في التقرير ممارسة الإعمال ٢٠٠٨. إن التقييم الذي أُلف، كما يبدو، خلال المنصب قصير الأجل لبطل الديمقراطية وأحد المهندسين المزعومين لحرب العراق، بول ولفويتز، كرئيس للبنك الدولي، أشاد بالحكومة المصرية على قيامها «بإزالة جميع العوائق... وجهودها مضت في التخفيض عميقاً.» وقد اعتلت مصر القائمة بإجراء إصلاحات اقتصادية في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أكثر من أي دولة أخرى استُطلعت. لقد نظر التقرير إلى عشرة مجالات مختلفة من تنظيم العمل في مائة وثمان وسبعين دولة، مراقباً الوقت والتكلفة المطلوبين لتلبية احتياجات حكومية في ابتداء العمل والتشغيل والتجارة والضرائب والإغلاق. اعتُبرت مصر بأنها حققت تقدماً هاماً في خمس مجالات: تحسين عملية ابتداء العمل والترخيص وتسجيل الملكية والحصول على إئتمان والتجارة عبر الحدود وإغلاق العمل. إن إصلاحات عدة جعلت من السهل ابتداء عمل في مصر، بما في ذلك تخفيضاً ضخماً في رأس المال الأدنى المطلوب لعمل ذلك من ٨٩٣٠ دولار إلى ١٨٠ دولارًا. وقد انخفض متوسط وقت وتكلفة الابتداء إلى النصف، تسعة أيام و ٣٨٥ دولارًا . بالنسبة

لمؤلفي التقرير، اشتملت التغييرات التشريعية الجديرة بالثناء خاصة تخفيض الإجراءات في الحصول على تراخيص البناء وإقامة مراكز خدمات استشارية للمصدرين والمستوردين ورجال أعمال ومستثمرين آخرين في موانئ البلاد. وتم تخفيض تكلفة تسجيل الملكية مؤدياً إلى زيادة بمقدار ٣٩٪ في دخل رسوم التسجيل للسلطات في أول ستة أشهر بعد تقديم الإصلاح. وتم إقامة مكتب ائتمان خاص جديد لتحسين الحصول على إئتمان خاصة للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم والشركات الصغيرة.

بينما انتقد البعض مصر بشدة كونها أجرت إصلاحًا سريعًا على مدار السنة الماضية لأنها بدأت من درجة منخفضة من التنظيم المفرط البالغ – مذ أن، بكلمات أخرى، الإصلاح من ٠.٠ إلى ١.٠ هو في الحقيقة قفزة لانهائية مستحيل أن تُقارن بمجرد تحسن من متوسط مقبول – مايكل كلاين، نائب رئيس البنك الدولي–مؤسسة التمويل الدولية للمالية وتنمية القطاع الخاص يقول بشكل قاطع: «المستثمرون يهتمون بالمنافع المحتملة ويجدونها في اقتصاديات في حالة إصلاح، بغض النظر عن نقطة انطلاقهم.» أمر كبير جداً بالنسبة لقناعة هويدي الساذجة بأن «الفساد سيعيق التطور الاقتصادي والاستثمار الصحي.» بالطبع، من الصعب تخطأة البنك الدولي لتنبيهه أغلبية مساهميه في الغرب عندما يوجد مزاد مفتوح« – ليس أقلها، يجب أن يُضاف، المكاسب الاصطناعية الضخمة لمضاربي البورصة في الأيام التالية لإصدار الدراسة.

وبالرغم من ذلك، من الصعب بالنسبة للبعض رؤية لماذا يجب إعطاء مصر مثل هذا الترتيب العالي الجاذب للاهتمام تماماً (قبل الصين وبلغاريا) مذ أن أي شخص فيما عدا مغيري شركات أضرب وأهرب الأسرع سيجد نفسه في ورطة عميقة لو أنه مضى قدماً فعلاً واتبعه. يقول تقييم أكثر واقعية ظهر من عامين سابقين في النيوزويك، النشرة نادرة الاتهام بالتحيز المناهض للسوق، «حتى بالمعايير الشرق أوسطية، لم تكن مصر أبداً مكان سهل لإقامة شغل. إن اقتصادها المتمركز داخلياً راكد طوال السنوات السبع الماضية. فالتضخم منتشر والضرائب والبطالة من بين الأعلى في العالم والروتين لا نهاية له.» وبينما يعلق بلا جدوى أماله في حينه على جمال مبارك، فهو مع ذلك قدم رؤية أكثر واقعية جداً لوضع العمل، قائلاً أن نتيجة الإصلاحات الجارية آنذاك كانت على أفضل

الأحوال «احساس جديد بالأمل بشأن تطلعات مصر وتأثيرها على المنطقة.» وقد أضاف تحذيراً هاماً: «بالطبع، من السهل أن تكون متفائلاً بإفراط عندما يصل الأمر إلى إصلاح مصر. فالبلاد لها تاريخ من الوعود الكاذبة والتراجع يعود إلى السبعينيات.» لقد ذكرت النيوزويك أن وزير الاستثمار محمود محيي الدين أعلن برنامج خصخصة طموح للعام القادم، يشتمل على الأقل مصرفاً واحداً مملوكاً للدولة وشركة مصر للاتصالات. ولكنه أضاف بأنه «حتى لو استطاع الالتزام بجدوله الزمني، يشك الخبراء في حدوث تغير اقتصادي بدون مزيد من الإصلاح السياسي.»

مع ذلك بعد سنتين لاحقاً، استطاع البنك الدولي، في الجزئية من تقريرهم حول «متطلبات التحسين» الإلزامية، جعل نفسه تولول فقط أنه بينما من السهل نسبياً استئجار العمال، يبقى من الصعب نوعاً ما طردهم بحسب المعايير الإقليمية والدولية — «مبعدين أي حافز لخلق فرص عمل.» «أي حافز»: لا يمكن أن توجد أية مدرسة أعمال في العالم، مهما كانت متحجرة، أن ترى كحافز وحيد لخلق فرص عمل متعة إبعادهم مرة أخرى. ويتحسر تقرير ممارسة الأعمال ٢٠٠٨ أيضاً قائلاً أن شركة متوسطة الحجم تنفق ٧١١ ساعة في إجراءات دفع ضرائب سنوياً، مقارنة بمتوسط ٢٣٦.٨ ساعة و ١٨٣.٣ ساعة في المنطقة والدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على التوالي. وحتى بالنسبة للأصول المجردة، تتخلف مصر بخطورة إلى الوراء في تسهيل وتكلفة أغلاق العمل، فالمدة المتوسطة هي ٤.٢ سنوات، مقارنة بـ ٣.٧ سنوات في المنطقة ككل و ١.٣ سنة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إن التكاليف المتوسطة مرتفعة في مصر، عند ٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لكل فرد، مقارنة بـ ١٣.٩ في المائة في المنطقة و ٧.٥ في المائة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية — لكن خذ في حسبانك أن الدخل القومي الإجمالي لكل فرد ضئيل مقارنة بهما. ولنكمل ذلك، مع ذلك، أسعار الاسترداد عند عمل مغلق منخفضة جداً، عند ١٦.٦ ستاً لكل دولار، بمقابل ٢٥.٨ ستاً و ٧٤.١ ستاً في المجموعتين المقارنتين على التوالي.

هناك عدد من التفسيرات المحتملة لمحتويات ونغمة تقرير البنك الدولي. واحد، بلا شك أنه محط شك جداً للتفكير فيه جدياً، أن رئيس البنك الدولي السابق، أو أولئك

الذين يخدمهم، رأوا في نشره فرصة لمكافأة مصر على مساعدتهما في «الحرب على الإرهاب» وقتما كان لا يزال نائباً لوزير دفاع الولايات المتحدة. والآخر أن البنك الدولي، بعيداً من أن يكون منارة للنزاهة المالية الدولية، هو في الحقيقة جماعة دينية متعصبة من متطرفي السوق الحرة يؤمنون أن الشفافية والمحاسبة هامشيتان بالنسبة لعمل جيد: نوع من الفرع الداوودي للتمويل الدولي، بكل التناقضات الذاتية والغباء الأعمى المحض الذي يحتويه ويعرضه التقرير. مهما كانت حقيقة الأمر، يوفر تقرير ممارسة الأعمال ٢٠٠٨ مثالاً من كتاب مدرسي لكيفية قدرة نظام مبارك على مواصلة انتهاكه بكل سرور لكل مبدأ وقعه أبداً المجتمع الدولي. بالطبع، تبدو الإصلاحات جيدة على الورق؛ وقد يؤخذ بها أي مراقب سطحي. مشكلة الفساد أنه حالما أصبح متوطناً فإنه لا يعود يهم مثقال ذرة ماذا تقول الأنظمة والتخفيض المحموم للبيروقراطية يزيد فقط الفرص للصوص الذين يديرون البلاد لسرقة أي قليل لا زال متروكاً للسرقة.

يجب ألا تذهب الكلمة الأخيرة حول موضوع الفساد في مصر إلى المصرفيين الدوليين بل إلى روائي مصري، صنع الله إبراهيم، الذي لخص الموضوع ودور المحاسبة الفردية داخلها أمام وزير الثقافة وزعيم مثقفين عرب عندما مُنِح جائزة مؤتمر الرواية ٢٠٠٣.

لا نملك مسرحاً أو سينما أو بحثًا علميًا أو تعليمًا. نحن نملك مهرجانات ومؤتمرات وصندوقًا من الأكاذيب. لا نملك صناعة أو زراعة أو صحة أو تعليمًا أو عدالة؛ انتشر الفساد والنهب، ويُذل ويُضرب ويُعذب من يعترضون. لقد غمستنا الأقلية المستغلة بيننا في هذا الواقع المخيف؛ ووسط هذا، لا يستطيع الكاتب أن يُغلق عينيه ويظل صامتاً؛ لا يمكنه التخلي عن مسؤوليته. لن أطلب إليكم إصدار بيان يدين ويحتج، لأن تلك لم تعد تفيد؛ ولن أطلب إليكم عمل أي شيء، لأنكم تعرفون بأفضل مني ما يجب عمله. كل ما أستطيع عمله أن أشكر مرة أخرى الأساتذة العظام الذين شرفوني باختياري للجائزة، وأعلن أنني آسف لعدم استطاعتي قبولها، لأنها صدرت من قبل حكومة أعتقد أنها لا تملك المصداقية لإصدارها.